

Distr.
GENERAL

S/1995/799
17 September 1995
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



تقرير الأمين العام عن الحالة في طاجيكستان

أولا - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير عملا بالفقرة ٤ من قرار مجلس الأمن ٩٩٩ (١٩٩٥) المؤرخ ١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٥، الذي طلب فيه المجلس إليّ تقديم تقرير كل ثلاثة أشهر عن التقدم المحرز نحو تحقيق مصالحة وطنية وعن عمليات بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان. ويتضمن التقرير سردا للأنشطة التي قام به مبعوثي الخاص الى طاجيكستان وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان، منذ آخر تقرير قدمته في ١٠ حزيران/يونيه (S/1995/472 و Corr.1 و Add.1).

ثانيا - عملية التفاوض

٢ - أدى انعدام التقدم في معالجة المشاكل السياسية الأساسية خلال جولة المفاوضات الرابعة بين الطرفين الطاجيكيين، التي عقدت في ألماتي خلال الفترة من ٢٢ أيار/مايو إلى ١ حزيران/يونيه والتي أهدت المجلس بها في تقريره السابق، وكذلك استمرار التوتر على طول الحدود الطاجيكية - الأفغانية وداخل طاجيكستان، إلى تعثر عملية التفاوض وتنفيذ تدابير بناء الثقة المتفق عليها في ألماتي.

٣ - وخلال الزيارة الرسمية التي قام بها رئيس جمهورية طاجيكستان، السيد إمام علي رحمانوف الى طهران، توسطت حكومة جمهورية إيران الإسلامية لترتيب اجتماع، في ١٩ تموز/يوليه، بينه وبين زعيم المعارضة الطاجيكية السيد عبدالله نوري، وذلك كمحاولة لتسهيل إجراء حوار سياسي بين الطرفين الطاجيكيين. وفي البيان المشترك المتفق عليه في أعقاب الاجتماع، أكد الطرفان استعدادهما لاتخاذ تدابير ملموسة من أجل التنفيذ الشامل للاتفاقات التي كان قد تم التوصل إليها، ومواصلة المفاوضات السلمية. واتفقا أيضا على إقامة منتدى استشاري للشعوب الطاجيكية لإيجاد حل للأزمة السياسية والاجتماعية في طاجيكستان. وتقرر تحديد شروط إنشاء هذا المنتدى خلال جولة المباحثات الخامسة بين الطرفين الطاجيكيين.

٤ - وفي الفترة من ٢ إلى ١٧ آب/أغسطس، جرى الترتيب لمباحثات غير مباشرة بين الرئيس رحمانوف والسيد نوري. وعقدت المفاوضات من خلال المساعي الحميدة التي بذلها مبعوثي الخاص، السيد راميرو بيريز - بالون، والتي اقتضت منه أن يتنقل بصورة مكوكية بين دوشانبه وكابول ٤ مرات. وتكللت

../..

170995 170995 95-27908

هذه المفاوضات العسيرة بتوقيع الزعيمين، في دوشانبه وكابول، على بروتوكول بشأن المبادئ الأساسية لإقرار السلام والاتفاق الوطني في طاجيكستان (S/1995/720، المرفق).

٥ - واتفق الطرفان في ذلك البروتوكول على المبادئ الأساسية لإيجاد حل سياسي شامل للنزاع، وخلصا إلى ضرورة أن تسفر المفاوضات القادمة عن توقيع اتفاق عام بشأن إقرار السلام والوفاء الوطني في طاجيكستان. وتعهدت الحكومة بأن تمتنع عن القيام بأي أعمال تتعارض مع أحكام البروتوكولات الجاري إبرامها، وأن تمتنع عن إصدار أية قوانين، أو إتخاذ أي تدابير، قد تتعارض مع تلك البروتوكولات. وتعهدت المعارضة الطاجيكية، من جهتها، بأن تخوض الصراع السياسي بالوسائل السلمية فقط، وفقا للقوانين النافذة في طاجيكستان وطبقا للشروط والضمانات المنصوص عليها في الاتفاق العام.

٦ - واجتمعت كلمة الطرفين على أن يتكون الاتفاق العام من سبعة بروتوكولات منفصلة بشأن المجموعات التالية من المشاكل: (أ) المبادئ الأساسية لإقرار السلام والوفاء الوطني؛ (ب) المشاكل السياسية؛ (ج) المشاكل العسكرية؛ (د) إعادة اللاجئين إلى الوطن وإعادة إدماجهم في المجتمع؛ (هـ) إنشاء لجنة معنية بالرصد والمراقبة؛ (و) الضمانات؛ (ز) عقد مؤتمر للمانحين. وبتوقيع أول هذين البروتوكولين، اتفق رئيس طاجيكستان وزعيم المعارضة على المعالم الرئيسية لمجموعات المشاكل الأخرى التي سيجري التفاوض بشأنها في المستقبل.

٧ - وخلال المفاوضات، اتفق الطرفان كذلك على تمديد العمل بالاتفاق بشأن وقف إطلاق النار وغيره من الأعمال القتالية مؤقتا، المؤرخ ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ ("اتفاق طهران") (S/1994/1102، المرفق الأول)، لفترة ستة أشهر أخرى: لغاية ٢٦ شباط/فبراير ١٩٩٦.

٨ - ووافق الطرفان الطاجيكيان على الاقتراح الذي قدمه مبعوثي الخاص لتعديل شكل المفاوضات بين الطرفين الطاجيكيين. وكان من المفروض أن تستأنف المفاوضات في جولة متواصلة تبدأ في ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥. بيد أن مسألة مكان انعقاد المفاوضات لا تزال دون حل مما يهدد بتوقف عملية السلام. وقد رفضت حكومة طاجيكستان الاقتراح الذي تقدمت به المعارضة داعية فيه إلى عقد الجولة المقبلة من المفاوضات في طهران، واقترحت بدورها عقدها في أشخاباد أو موسكو. وفي لقاء معي في ٢٨ تموز/يوليه، أكد وزير خارجية تركمانستان اهتمام حكومته باستضافة الجولة المقبلة من المحادثات الطاجيكية في عاصمة بلده. بيد أن المعارضة الطاجيكية استبعدت، خلال الجولة الأخيرة من المشاورات التي عقدت في كابول، إمكانية عقدها في أشخاباد. وللخروج من هذا المأزق، اقترح مبعوثي الخاص إجراء المفاوضات المتواصلة في مقر الأمم المتحدة في فيينا. وفضلا عن ذلك، عرضت حكومة النمسا، بسخاء، توفير الإقامة والدعم السوقي للوفدين. وقبلت المعارضة هذا الاقتراح التوفيق. وفي رسالة موجهة إليّ ومؤرخة ٧ أيلول/سبتمبر، لم يستبعد السيد نوري إمكانية إجراء بعض المفاوضات، في المستقبل في أشخاباد، ودعا تركمانستان إلى المشاركة في عملية التفاوض بصفة بلد مراقب. بيد أنه شدد على أن المرحلة الحاسمة من المفاوضات ينبغي أن تجري في مكان محايد - فيينا. وكرر أيضا تأكيد اقتراح المعارضة بالتفكير في طهران

أو ألماتي كمكانيين احتياطيين للمفاوضات إذا لم تقبل ما الحكومة بفيننا لسبب ما. وفي ٨ أيلول/سبتمبر، استلم مبعوثي الخاص رسالة من الرئيس رحمانوف كرر فيها تأكيد موقف حكومته فيما يتعلق بأشخاباد كمكان لإجراء المحادثات المتواصلة بين الطرفين الطاجيكيين. ويجري مبعوثي الخاص حاليا مفاوضات مع الطرفين الطاجيكيين والأطراف الأخرى المعنية، بهدف إيجاد مخرج من المأزق المتعلق بمشكلة مكان المفاوضات.

ثالثا - الحفاظ على وقف إطلاق النار وأنشطة بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان

٩ - لا تزال الحالة في طاجيكستان مستقرة نسبيا. ومنذ تقرير الماضي، وردت إلى بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان واللجنة المشتركة للطرفين الطاجيكيين ٦١ شكوى بشأن انتهاكات لاتفاق وقف إطلاق النار. وكانت الشكاوى المقدمة من الحكومة تتعلق، في المقام الأول، بتسلل مقاتلي المعارضة عبر الحدود وتحركاتهم داخل طاجيكستان. أما الشكاوى التي قدمتها المعارضة فكانت تتعلق، في المقام الأول، باحتجاز أشخاص دون توجيه أي تهمة إليهم، وبمعاملتهم أثناء الاحتجاز. بيد أن التحقيق لم يأت، في معظم الحالات إلا بقدر ضئيل من الأدلة، ولم يتسن تأكيد الوقائع.

١٠ - ولا تزال الحالة في غورني بادخشان معقدة. ففي هذه المقاطعة المستقلة تتعايش السلطات وقوات المعارضة جنبا إلى جنب. كما أن قوات المعارضة تنتقل بحرية، ولا سيما في منطقة فانج، حيث تتمتع حركة النهضة الإسلامية بدعم قوي، وفي الجزء الجنوبي من المقاطعة، حيث تنشط قوات تسمى بقوات الدفاع الذاتي؛ ويوجد مقر هذه القوات في عاصمة المقاطعة خوروغ. ولا تخفي المعارضة أن مقاتليها يعبرون الحدود باستمرار بين أفغانستان وغورني - باداخشان. كما تلقت بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان، من مصادر مختلفة، تقارير يمكن التعويل عليها تفيد بأن قادة المعارضة ومقاتليهم كانوا في الأسابيع الأخيرة يقومون، قبل حلول الشتاء، بعملية إعادة وزع من منطقة فانج إلى وسط وادي كراتيغين. وعمليات الوزع هذه، وكذلك عبور الحدود، محظورة بموجب اتفاق وقف إطلاق النار. وحتى الآن لم تتمكن بعثة الأمم المتحدة من تحديد الأرقام ذات العلاقة، إلا أنها تقدر بأنها محدودة نسبيا.

١١ - وتقع مهمة حماية الحدود في غورني - باداخشان، بصورة رئيسية، على قوات الحدود الروسية، معززة في بعض المناطق بقوات الحدود الطاجيكية. وتوزع قوات الحدود الروسية على طول نهر بيانج وعلى مداخل الأودية التي تشكلها روافده. وقد شاهدت قوات الحدود الطاجيكية، في حزيران/يونيه وتموز/يوليه، عمليات إعادة وزع محدودة، محظورة هي أيضا بموجب اتفاق وقف إطلاق النار. وكان حصول إحدى هذه، العمليات، الجارية في حزيران/يونيه، عندما تمركزت وحدة بالقرب من روشان. وتتألف هذه الوحدة عموما من أفراد يختارون من قوات الدفاع الذاتي، وضمنهم قائدها، وهي تتمتع بالدعم المحلي. وأفضى وزعها إلى إبقاء منطقة روشان هادئة تماما.

١٢ - ورغم تجاوز القوات المتقاتلة، لم تحدث أي اشتباكات كبرى في غورني - باداخشان. وقد تولت الأفرقة التابعة للبعثة في المنطقة تقديم المساعدة على إقامة اتصال بين الجانبين، وبذلت كل جهد ممكن لتقليل الاحتكاك بينهما. وفي ١٧ آب/أغسطس، حدث تبادل لإطلاق النار في خروج بين قوات الحدود الروسية وقوات الدفاع الذاتي. وتدخل الفريق التابع للبعثة في خروج وساعد على إنهاء الحادثة.

١٣ - ومن وقت لآخر كانت قوات الحدود الروسية تطلق قذائف أو صواريخ عبر نهر بيانج باتجاه أفغانستان، من أجل هدف معلن هو ردع قوات المعارضة أو المهربين عن العبور. وثمة مؤشرات على أن هذا القصف قد تسبب في إصابات وأضرار. وخارج غورني - باداخشان، جرى هذا القصف في منطقة بيانج، إنما بتواتر أقل مما في الماضي. وفي مناسبتين، تعرض مركز قوات الحدود الروسية في مقاطعة موسكوفسكي لهجوم بالصواريخ من الأراضي الأفغانية، أسفر عن حدوث إصابات.

١٤ - ونشأت في نهاية حزيران/يونيه، في مقاطعة غارم، حالة توتر انطوت على سلسلة من أعمال القتل والاشتباكات بين الجماعات المسلحة المحلية وقوات الأمن الحكومية. وفي مطلع تموز/يوليه، أجرت اللجنة المشتركة تحقيقات. وتدخلت بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان بصورة نشيطة مع السلطات في غارم ودوشانبه، ومع الزعماء المحليين وقيادة المعارضة في تالوغان، شمال أفغانستان، بغية تهدئة الوضع. وقد تحقق هذا الأمر بحلول نهاية تموز/يوليه.

١٥ - وفي كورغان - تيوبي، نشأ نزاع في حزيران/يونيه إثر اغتيال أحد قادة قوات الأمن وما تلاه من اعتقال القوات لأحد المندوبين في البرلمان الإقليمي، ووزعت وزارة الدفاع لواء في المنطقة؛ وبعد مفاوضات مكثفة تمت السيطرة على الوضع. وقد قاد هذه المفاوضات موظف ميداني في مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين كان معينا في كورغان - تيوبي، وساعدته في ذلك بعثة مراقبي الأمم المتحدة. بيد أن التوتر استمر بين لواء الجيش الطاجيكي الأول والحادي عشر، وشمل تبادلا مطولا لإطلاق النار وقع في ١ أيلول/سبتمبر. وأعلنت الحكومة أن كلا اللوامين سيسحب من المنطقة.

اللجنة المشتركة

١٦ - وسعت اللجنة المشتركة، على النحو الذي قرره الطرفان أثناء الاجتماع الرفيع المستوى المعقود في موسكو في نيسان/أبريل ١٩٩٥، إلى ١٤ عضوا. ويتخذ أربعة أعضاء مقرا دائما لهم في غورني - باداخشان، واثنان في خروج، واثنان في فانج.

١٧ - وفي الفترة من منتصف حزيران/يونيه إلى منتصف آب/أغسطس، تابعت بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان بنشاط، من خلال اللجنة المشتركة وبمشاركة لجنة الصليب الأحمر الدولية، تبادل الأسرى الذي جرى الاتفاق عليه في ألماتي في أيار/مايو. غير أن اللجنة المشتركة أخفقت في التوصل إلى اتفاق بشأن قوائم الأسرى الذين ينتمون إلى كل من الجانبين والذين يتعين تبادلهم. وفي منتصف آب/أغسطس،

قرر الجانبان إحالة المسألة إلى زعامتيهما. وبناءً على مبادرة من الحكومة، عادت اللجنة المشتركة إلى بحث المسألة في أوائل أيلول/سبتمبر، ولكن بدون التوصل إلى أي نتيجة حتى الآن.

١٨ - وواصل فريق مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان، بنشاط، مساعدة اللجنة المشتركة في الأعمال التي تضطلع بها، وذلك بتسهيل عقدها لاجتماعاتها وإدارة الصندوق الاستئماني للتبرعات الذي أنشئ لدعم أنشطتها. ولا تزال أعمال اللجنة تتعرقل بسبب نقص الحيز المكاني المخصص للمكاتب وقصور الدعم السوقي الذي يتعين أن توفره الحكومة. وإلى أن يتخذ قرار بشأن المشكلة تتيح بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان أماكن عملها للجنة لعقد اجتماعاتها.

الجوانب التنظيمية

١٩ - في ٣١ آب/أغسطس ١٩٩٥، كان العدد الاجمالي لأفراد بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان يبلغ ٨٧، ذلك قوامها الكامل البالغ ٤٠ مراقبا عسكريا قدموا من الأردن (٦)، وأوروغواي (٥)، وأوكرانيا (٣)، وبلغاريا (٤)، وبنغلاديش (٧)، وبولندا (٢)، والدانمرك (٤)، وسويسرا (٣)، والنمسا (٦). واستمر السيد داركو سيلوفيتش في توليه رئاسة البعثة، كما استمر العميد حسن أباظة (الأردن) في تولي منصب كبير المراقبين العسكريين. وعلاوة على مقر البعثة الموجود في دوشانبة، هناك أفرقة تابعة لها في غارم، وكالايخومب، وخوروغ، وكورغان - تيوبي، وموسكوفسكي، وبيانج؛ وفي آب/أغسطس، كان هناك فريق إضافي يربط في فانج (انظر الخريطة المرفقة).

٢٠ - وخلال اجتماعات مبعوثي الخاص مع السيد برهان الدين رباني، رئيس جمهورية إيران الإسلامية، والسيد الأفراعي، وزير الخارجية، في آب/أغسطس، وافق المسؤولون الأفغان على أن تفتتح البعثة في تالوكان (شمال أفغانستان)، مركز اتصال صغيرا تقتصر مهمته على معالجة المشكلة الطاجيكية. والأمانة العامة على اتصال بالسلطات الأفغانية لمناقشة الشروط، بما في ذلك مسألة مركز أفراد البعثة. وبالإشارة إلى الفقرة ١٢ من القرار ٩٩٩ (١٩٩٥)، أقترح أن يأذن لي مجلس الأمن بإنشاء مركز الاتصال عند اختتام المناقشات مع السلطات الأفغانية.

٢١ - ونتيجة لإنشاء المركزين في فانج وتالوكان، ولحصول زيادة كبيرة في الحجم الإجمالي للعمل، يشدد الضغط على قدرات البعثة، فيلزم تعزيزها. ولذلك أعزم أن أطلب، في مجال الميزانية، الصلاحية اللازمة لإجراء زيادة طفيفة في موظفي البعثة: خمسة مراقبين عسكريين وثلاثة موظفين للشؤون المدنية.

رابعا - ملاحظات

٢٢ - تشكل نتائج اللقاء الذي حصل بين الرئيس رحمانوف والسيد نوري في طهران، ولا سيما نتائج محادثاتهما غير المباشرة التي أجريت بفضل ما بذله مبعوثي الخاص من مساع حميدة، مرحلة أساسية في

عملية إعادة السلام والمصالحة الوطنية في طاجيكستان. فالبروتوكول المتعلق بالمبادئ الأساسية لإقرار السلام والاتفاق الوطني في طاجيكستان هو بمثابة إطار هام للتفاوض المستمر على اتفاق سلام شامل، كما أن تمديد مفعول الاتفاق الخاص بوقف إطلاق النار لستة أشهر أخرى يتيح للطرفين وقتا كافيا. وأود أن أعرب عن تقديري للبلدان التي تعمل بصفة مراقب في المحادثات بين الطرفين الطاجيكيين، إذ أنها قدمت مساهمة كبيرة في الوصول الى الاتفاقات المشار اليها أعلاه بين الطرفين الطاجيكيين.

٢٣ - وفي توقيع البروتوكول وتمديد مفعول الاتفاق الخاص بوقف إطلاق النار لستة أشهر أخرى دليل واضح على أن الطرفين الطاجيكيين يريدان حل المشاكل بطريقة سلمية. لكنني، في إزاء الانتهاكات المتواصلة لتنفيذ اتفاق طهران، أدعو الطرفين الى أن يمتثلا بدقة للالتزامات المتخذة بموجب هذا الاتفاق، وضمنها وقف جميع أعمال العنف التي تحصل على الحدود الطاجيكية - الأفغانية وداخل البلد.

٢٤ - وإن من الأهمية بمكان، الآن، عدم فقدان الزخم المتجمع في عملية التفاوض، واستئناف المفاوضات بشكل جديد في أقرب وقت ممكن. وبالنظر الى استمرار الخلافات بين الطرفين بشأن مكان انعقاد المحادثات، أقترح عقدها في مقر الأمم المتحدة في فيينا. وقد أحطت علما بالرد الإيجابي الوارد من المعارضة الطاجيكية على هذا الاقتراح، وآمل أن تقبله الحكومة أيضا. كما أنني أوعزت الى ممثلي الخاص أن يجري المشاورات اللازمة في أقرب فرصة ممكنة مع الطرفين الطاجيكيين وسائر الجهات المعنية.

٢٥ - وإني لأشعر ببالغ القلق بسبب التأخرات الحاصلة في تنفيذ تدابير بناء الثقة، البالغة الأهمية، المتفق عليها خلال الجولة الرابعة من المحادثات بين الطرفين الطاجيكيين، التي عقدت في ألماتي. فاستمرار الفتور لدى الطرفين يمكن أن يضعف موثوقية عملية التفاوض بكاملها وأن يحدث أثرا سلبيا في آفاق التقدم بشأن مسائل سياسية وأساسية مهمة. وأنا أناشد الرئيس رحمانوف والسيد نوري أن يتخذا التدابير اللازمة للتعجيل في تنفيذ تدابير بناء الثقة.

٢٦ - لقد دخلت المفاوضات بين الطرفين الطاجيكيين مرحلتها الأشد تعقيدا والأقوى حسما، أي المرحلة التي يجب عندها معالجة المشاكل السياسية الأساسية. فيجب عدم تضييع أي وقت. وأي ذرائع يمكن أن تؤدي الى التأخر قد يكون لها تبعات خطيرة. وأود أن أؤكد، في هذا السياق، أن المسؤولية الأساسية عن حل الخلافات تقع على الطرفين الطاجيكيين نفسيهما، فهما المسؤولان عن مستقبل البلد.

- - - - -